

فما صار لولد الأب رده على ولد الأب والام وخرجوا
 بغير شيء الا ان يكون ولد الاب والام اثني واحد فيردون
 عليها ما معهم ان لم يكن فيه زياده على نصف المال وان كان
 فيه زياده على نصف المال دفعوا اليها تمام النصف
 وكانت تلك الزيادة لهم وذلك يكون في ستة مسابيل ذكرها
 في مواضعنا ان شاء الله تعالى وانما يدخل ولد الاب
 مع ولد الاب والام في العنقه وان كانوا الاثنيون
 في اكثر المسابيل من قبل ان الاخوة اقوى من الجدود
 فلما كان كذلك كان الجد كما حد الاخوة وعد عليه
 من كان منهم لاب وام او لاب لان تفضيل بعضهم
 بعض هو لا يرجع عليهم لا اليه فادخلوا في القسمة
 ليعرف ما لجد مع هذا العدد من الاخوة فلما عرف
 ما لجد مع من كان للاخوة الاب وام على من كان لاب
 واخذوا ما معهم اذ لا يبرأ لهم معهم وكان العنق
 ان يكون ذلك في الاثني الواحد ايضا لانما عصبه

الا انه

الا انه لم يرها توث بالنقصب مفردة عن الاخ اكثر مما توث
 بالفرض فلم تأخذ لها بما في ولد الاب الا تمام النصف وهو
 في ذلك كله يراعى امر الجد فلا ينقصه بالمفاسمه من ثلث
 المال اذا اتفرد هو والاخوة او من ثلث الباقي اذا كان
 معهم من الفرض مقدار نصف المال فادون او من
 سدس المال اذا جاوزت الفرض نصف المال فاذا
 فرض له احد هذه الفروض وجعل الباقي لولد الاب
 والام او سقط ولد الاب من غير معاده فيما بينهم اذ لا فائدة
 في ذلك الا ان يكون ولد الاب والام اخنئا واحدا
 ويكون الباقي بعد فرض الجد ومن معه يستوي في نصف المال
 فيما حد النصف جيند بالفرض ويكون الباقي لولد الاب
 بالنقصب ذكرنا وانما **مسابيل من هذا الباب**
 اخ لاب وام واخ لاب وجد المال بينهم على ثلثة شريكة
 الاخ من الاب سهمه على الاخ من الاب والام فيحصل له سهمان